امحمد الملاخ وحافيظ إسماعيلي علوي، أستاذان باحثان، بعض الإستراتيجيات التأويلية لفهم اللغويات العربية
فكر العلوم الإنسانية والإجتماعية العدد 8 يونيو 2008، صفحات (133-154)

بعض الاستراتيجيات التأويلية لفهم اللغويات العربية
-مقاربة إبستمولوجية-

حافيظ إسماعيلي علوي و امحمد الملاخ
كلية الآداب/ أكادير

دأب الباحثون في مجال المعارف النظرية على إقامة طرائق لتأويل الخطابات العقلانية، وتحديد مياسم منهجية لمقاربتها، غير أننا نرى أن كل قراءة تسقط في مثالب وهفوات معرفية؛ إذ تنطلق من مسلمات دوغمائية وعقائد مسبقة، أو لا تخضع أدواتها الإجرائية وجهازها المفاهيمي للنقد وإعادة النظر، ويبدو للمتأمل في المناهج التي قرئ بها التراث العربي(لغة وفلسفة وكلاما وفقها)، أنها لا تخرج عن أطر نظرية نحدد خصوصياتها على التالي:

1-مناهج فيلولوجية:لا تتجاوز حدود فحص النصوص والوقوف عند آليات النقد اللغوي والتحقيق المضموني والتنقيب عن النصوص الغائبة التي تترك أثرها في الكتابات الحاضرة بين يدي الفيلولوجي، وربط للمعارف بالحضارة.

2-تاريخ الأفكار:وقد كان لهذا العلم تأثير في الجامعات الأوروبية ويعنى بـ:المبادلات التي تتم بين الميادين المعرفية وهجرة الأفكار بين بعضها البعض، وذلك من خلال إبراز كيف تنتشر المعرفة العلمية وتكون مناسبة لولادة مفاهيم فلسفية وتفحص عن نفسها أحيانا، وعند الاقتضاء في الآثار الأدبية، كيف تهاجر المشاكل والمفاهيم والأفكار المحورية من الحقل الفلسفي الذي تشكلت فيه إلى خطابات علمية أو سياسية، يربط الآثار بالمؤسسات والعادات وأنواع السلوك الاجتماعية والتقنيات والممارسات الصامتة والحاجيات(1)

إلا أن هذا الفرع المعرفي يشدد على ميتافيزيقا الأصل، والأثر والتأثير، لذلك نعتقد أن الممارسات النظرية لا توصف بمفاهيم حفرية تنقب عن أصل تكونها ونشأتها وهجرتها وتأثيرها في ممارسات خطابية معينة، إنما ينبغي أن نعتد بالمساطر الحجاجية والإبستمولوجية التي تثوي وراء المعارف، وبأسئلة الشرط التاريخي، وبالتساؤلات المغيبة في المنظورات اللغوية وغير اللغوية، وبالأصول المعرفية القائمة وراء كل نظر يزعم لنفسه الكشف عن القوانين الكلية أو الجزئية المنظمة للواقع أو الموصوف.

3-الاستدلال البنيوي: والمفترض النظري الذي يتأسس عليه التحليل هنا، الاهتمام بالأدوات المنتجة للمعرفة وليس بمنتجاتها؛ أي حصر التحليل في البنية الداخلية للمعرفة، إذ السائد في الأدبيات الإبستمولوجية المراهنة على حصر: المبادئ والقواعد التي نعتمدها في استدلالاتنا، وهي على الرغم من كونها تميل إلى الوحدة، فإنها تختلف من عصر لآخر إنه (العقل) منظومة القواعد المقررة والمقبولة في فترة تاريخية ما، والتي تعطى لها خلال تلك الفترة قيمة مطلقة.(2) وتأسيسا على هذا الطرح، أمكن لبعض الباحثين التمييز بين أنظمة معرفية تشيد رؤيتها للظواهر الموصوفة على مناهج أكسيومية كالقول ببيانية وبرهانية وشرعانية وعرفانية بعض الأطر المعرفية في الثقافات القديمة، انطلاقا من خصوصية تلك النظم المعرفية.

غير أن هذه المقاربات تنتهي إلى اختزال علوم متعددة في أطر نظرية ضيقة، كأن تعتبر البلاغة والنحو وعلم الكلام والأصول، تشيدها آلية معرفية موحدة، والحال أن العلوم العربية لا تقوم على هذا الاختزال؛ إذ لا ينبغي البحث في المياسم المعرفية المشتركة بينها فحسب، وإنما الكشف عما يميزها في طرائق الاستدلال، وعلى تشقيق الأقوال في كل علم والوقوف على جزئياته وتدقيق النظر فيها. وحاصل الأمر عندنا أن هذه القراءات لا تسلك مسلك التحقيق في مسائل التراث، كما تنقصها المعرفة الشاملة بمناهج القدماء في بناء معارفهم واستدلالاتهم.

وإذ نتجاوز مثالب القراءات السابقة، ندعو إلى إنشاء نظر يقوم على استثمار عدة مفاهيمية تنتمي إلى أحياز القول الإبستمولوجي المعاصر، وهي قراءة تعي حدودها وشروط اشتغالها، إذ ترتبط بموضوع له خصوصياته التي تقتضي التأمل في الجهاز الواصف قبل الانتقال إلى تفكيك الممارسات الخطابية، وأهم المفاهيم التي سنشتغل بها في مقاربة المنظورات اللغوية:

1-مفهوم التقاطع المعرفي والتجاوزات العقلانية.

2-مفهوم الفضاء الاستدلالي والمساطر الحجاجية.

3-مفهوم النظام المعرفي.

نعني بالتقاطع المعرفي أن المعارف النظرية قد تقوم في فترة ما على مساطر معرفية مشتركة، لاشتراكها في مقاربة موضوع موحد، وهذا شأن نشأة العلوم العربية في مرحلة التدوين، مما أدى إلى فرز مبادئ موحدة في تحليل الظواهر اللغوية وغير اللغوية، وهو أمر لا يفسر إلا بالنظر إلى طبيعة النظام المعرفي المتحكم في الثقافات القديمة، والذي يجعل علومها تتداخل وتتكامل فيما بينها، وأيضا بالنظر إلى خصوصية الشرط التاريخي وأسئلته.

أما مفهوم الفضاء الاستدلالي فهو أداة مفهومية لحصر الأصول الاستدلالية؛ أي الآليات العقلانية المتوفرة في عصر ما لتحليل الظواهر وصفا أو تفسيرا، وإذا صح عندنا:أن النقاش النظري اقتتال من أجل فرض صيغ خطابية ومساطر برهانية(3)، تعين مقصد كل مقاربة تقيم نظرا على النظر، إذ ينبغي أن تتغيا وصف المساطر الاستدلالية والحجج المقيمة للنظر. ويفضي التحليل الإبستمولوجي إلى التوقف عند اللحظات الحاسمة في تشكل العلوم والمعارف، فما دام العلم لا ينشأ مكتملا ودفعة واحدة، وإنما يمضي أشواطا في طريق تحديد الموضوع وتكوين المفاهيم وصقلها، إضافة إلى المجالات التي يقيم بينها علاقات التكامل والتفاعل؛ لأنها وإن استقلت بقطاعات وحقول اختصاص محددة، تتقاطع أجهزتها المفاهيمية والاصطلاحية بحكم النشأة والأهداف المشتركين .4فربط الفكر بالمجالات المحاقلة له، والمؤثرة فيه أو المتفاعلة معه، ليس ضرورة منهجية فحسب، ولكنه فوق ذلك سبيل إلى تلمس الظواهر في بعضها المعرفي، وطريق إلى تحقيق شرط الشمول المتوخى في أية قراءة تتغيا الفاعلية والمردودية.

والطريق إلى الاستدلال على إجرائية المنظور الإبستمولوجي يقع عندنا من زاوية إعادة النظر في مسألة تحقيب تاريخ اللسانيات، إذ لم يعد الأمر محصورا في إسار تحقيب زمني خارجي:ينزع إلى إقصاء النتاج التقليدي من مجال التفكير اللساني على اعتبار أن تاريخ اللسانيات الحق يبتدئ مع القرن التاسع عشر، بما اصطلح على تسميته باللسانيات التاريخية أو اللسانيات المقارنةأو أن التفكير في خصائص اللغات الطبيعية لم يأخذ الطابع العلمي إلا في بداية القرن العشرين مع رواد كـ:سوسير وبلومفيلد وغيرهماإذ السائد عند مؤرخي اللسانيات المعاصرة أن النتاج اللساني المعاصر يندرج في إطار مدرستين لسانيتين:مدرسة تنصيفية ومدرسة يسعى أصحابها إلى مجاوزة الوصف الصرف إلى التنظير. ويمثل هاتين المدرستين:تيار البنيوية وتيار النحو التوليدي التحويلي، هذا التصنيف قائم على فكرة أن التيار اللساني الأول يقتصرعلى جمع المعطيات اللغوية

وتصنيفها، في مختلف المستويات (أصوات صرف وتركيب)، معتمدا مبدأي التقطيع والمعاقبة، في حين أن التيار اللساني الثاني يشكل محاولة لمجاوزة الظواهر إلى تفسيرها؛ أي ردها إلى نظرية عامة تتضمن المبادئ المتحكمة في تعلم اللغة 5 مثل هذا الكلام لا يتجاوز النظر في تكون المنظورات اللسانية من زاوية خارجية تأخذ بالمعيار الزمني، ولتجاوز هذا الطرح نعتقد أن مقاربة تاريخ اللسانيات يحتاج إلى آليات المنهج المحوري الذي أسسه الإبستمولوجي الأمريكي جيرالد هولطن؛ أي المبادئ المحورية التي تتحكم في الاستدلالات اللغوية قديما وحديثا(6).

إذا تبين أفق اشتغال المفاهيم السالفة، فلننظر في إمكانات توظيفها على الفكر اللغوي العربي القديم كمجال لاختبار إجرائيتها.

I- مقدمات افتراضية

نستثمر فكرة التقاطع المعرفي كأداة مفهومية نصف ونفسر بها طبيعة المجال المعرفي للثقافات القديمة والمعاصرة على حد سواء، ومما يقتضيه هذا الطرح اعتبار التقسيمات والتخصصات في إطار المعارف مسألة عرضية (7)، فالنظرية تنبثق انطلاقا من أصول معرفية متعددة تمتح منها مفاهيمها ومناهجها ومواقفها الفلسفية بعض هذه الأصول مصرح بها وبعضها مضمر ومسكوت عنها (8) من ذلك نعتبر بعد أحمد العلوي أن البحث في المساطر العقلانية للنحو العربي تؤخذ من تجاورات اللغويات العربية وممارسات معرفية أخرى، حيث تقيم العلوم علاقات رئاسية فيما بينها بعضها يحدد الذي تحتها والبعض الآخر يتحدد بالذي فوقه، إذ يعد البرنامج النحوي تنفيذا لإحدى البرامج المسطرة معالمها في تلك الخطابات (أصولا أو فقها أو كلاما)، يقول الأستاذ العلوي: إن برنامج الدراسات النظرية(=التصويرية) المتعلقة باللغة قام في علم الكلام منعزلا في ظاهر الأمر عن التنفيذ التصويري القائم في البلاغة والنحو والأصول، وسنبين من بعد أن النحو تنفيذ لبرنامج الدراسات الكلامي، أو لما يجب أن يسمى بعلم اللغة العام توحيدا لأسماء ذات معنى واحد، وأن البلاغة شهدت تنفيذين أحدهما معتزلي والآخر أشعري، وأن الأشعرية تختلف في جهة إنجاز البرنامج عن التوليدية الأفلوطينية بتحريم تصوير الباطن النفسي(9) . فلما كانت المذاهب مختلفة في طرق ربط العلاقة بين المتكلم والكلام كان كل نحو من الأنحاء الممكنة ينشأ لتنفيذ وتحقيق المساطر التكلمية في المذهب العام، حيث كان البرنامج المعتزلي يراهن على تماثل بين المساطر التخابرية البشرية والإلهية، فمادام الكلام حادثا وليس قديما جاز للغويات أن

تعتد بالظاهر ليربط بمقامات إنجازه، أما البرنامج الأشعري فقد سلك مسلكا مغايرا، إذ اعتد بالكلام النفسي القديم، لكن تغاضى عن تصوير ماهية هذا الكلام(10)

ومن أمثلة تقاطع اللغويات العربية القديمة وعلوم الحديث، ما فعله الأزهري في تهذيب اللغة، فلما وجد المفكر العربي تطابقا بين اللغة والسنة النبوية نقل جزءا من برنامج المحدثين إلى اللغة، ويتجلى ذلك من عدة جهات:

- الواحد من اللغويين لا يحيط علما بجميع ألفاظ اللغة، كما أن الواحد من المحدثين لا يحيط علمه بجميع السنة.

- مجموع ألفاظ اللغة يعرفها مجموع مستعمليها، بحيث لا يذهب شيء من ألفاظ اللغة على عامة أهلها. كذلك السنة لا يذهب شيء منها على أهلها.

- المتكلمون بالنسبة إلى مقدار ما يعرفونه من اللغة، متفاوتون، كما أن المحدثين يتفاوتون من حيث مقدار الحديث الذي يعرفه كل واحد منهم.

- المتكلمون من جهة ما يعرفونه من اللغة طبقات، ومن جهة التثبيت والضبط درجات كذلك من أهل الحديث.

وكما طبق اللغويون السماع ونقلوه من ميدان الحديث والأصول، نقلوا مفهوم القياس، وفرعوا عليه أصولهم، واختلفت ألفاظهم في تحديد كل ركن وتخصيصه بالنظر إلى مجال تطبيقه، أي اللغة، إذ استعمل الأصل عند النحاة مرادفا للقانون، وهذا ظاهر من كلام الرضي في أصول التعريف(11)، والاختلاف في الاصطلاحات مرده عندنا إلى اختلاف مجال التفسير؛ إذ لما كان الاحتجاج في القرآن غيره في اللغة، كانت تحديداتهم متباينة لتباين وجهات نظر النحاة تجاه موضوع الدرس اللغوي. والجامع بين مسطرة تطبيق الأصل في الفقه واللغة اعتبار المعرفة لحكم جزئي وبعلة حكمه تصيره أصلا للقياس يعدى حكمه إلى كل ما ثبتت فيه العلة الموجبة لحكم الأصل.

والظاهر أيضا اتحاد حصر مفهوم العلة عند النظار اللسانيين والأصوليين وطرق استنباطها واحدة من جهة الأصل المسطري المتفرعة عنه، إذ العلة ثابتة عن طريق النص أو بطريق الاستنباط، لكن العلة عند النحاة كلها مستنبطة، والأمر عند الأصوليين البحث عن مسلك التعليل بالحكمة لتجريد الباعث على نصبها علة مؤثرة، فكل علة لسانية سبب مؤثر في حكم الأصل اللساني والذي إذا تبينت علته وشرط عملها تعدت إلى الفروع.

وحاصل الأمر جواز النظر في تآلف مساطر النحاة والأصوليين في الاحتجاج اللغوي، إذ تبين أن إرجاع علل اللسان إلى عدد قليل من المبادئ المقومة له يتولد عنه ائتلاف بين العلة اللسانية والعلة الشرعية، من جهة مناسبة العلتين لعدد محدود من المبادئ والكليات، فالعلة الشرعية ترجع بطريق الاستنباط إلى كليات ثلاث لا تعلل بما فوقها، وإنما يقتضيها الذي تحتها، وهي: الضروريات والحاديات والتحسينات، وكذلك الأمر في اللسان، إذ لا تخرج علله عن المبادئ الإجبارية والاختيارية لوضع اللسان عند النحاة العرب، وهي:

- مبدأ الإفادة والتبيين.
- ومبدأ أصل الإعراب والاشتقاق.
- ومبدأ الثقل والخفة(12)

وهي مبادئ تعلل الصور والأبنية القولية، بخلاف المعلل في الفقه وهو الحكم الشرعي، وكل وصف يسند إلى البنيات مفسر بعلل نحوية، من ذلك قول ابن جني في القلب:ومنها أنهم قلبوا الواو ياء قلبا صريحا لا عن علة أكثر من الاستخفاف، وإذ تستنبط العلة منها أصبحت أصلا للقياس، ولذلك أمكن فهم تعريفهم للنحو:النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها.

فمثل هذه التعاريف لا تحصر مجالاتها الإحالية إلا باستخراج المقدمات الثاوية وراء النظر النحوي العربي، وبمعرفة عميقة لأنماط التجاوزات العقلانية بين العلوم العربية. وبمعرفة النموذج الطبيعي الذي كان اللغويون العرب يقيسون عليه اللغة، ومن أجل كل ذلك كانت القراءة الإبستمولوجية للنحو العربي إمكانية تأويلية من بين إمكانيات متعددة لقراءة الفكر اللغوي العربي القديم، لعدة اعتبارات نعدها قراءة منتجة لتآويل سليمة ومعقولة تهتم بالمنطق الداخلي للنحو:

1-لكونها تقطع مع الكتابات النحوية العربية المعاصرة التي تلخص الأطروحات القديمة وتقدمها في إطار يتسم بالتكرار، وتعيد صياغة الأفكار انطلاقا من الإيمان بوجود فوضى في الفكر العربي القديم.

2-إقحامها لتغييرات هدامة على الفكر العربي القديم.

3-تحاول فهم المذاكرات النحوية العربية انطلاقا من تصريحات أصول النحو، بينما المسلك السليم لفهمها يجب أن ينطلق من طرائق تأسيس النحاة العرب وبنائهم للقضايا والمسائل النحوية، وطرق تنظيمها في الفصول والأبواب، ومن تعريفهم للنحو وشكل تنظيمه.

4-أن كل سلوك تأويلي ينطلق من وجهة نظر تزعم لنفسها احتواء الموضوع وصفا أو تفسيرا، وحصر مساطره الحجاجية، مثل هذا السلوك قد يخطئ فهم التناحرات المعرفية القديمة إذا حصر موضوعه في المادة اللغوية، والأمر عندنا يقضي دراسة طرق المعرفة في علاقة مع النحو القديم.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى نعتقد أن الأعمال التي أنجزت حول النحو العربي تتقاسم فيما بينها عدة مياسم تأويلية تفتقر إلى أدوات ومناهج إبستمولوجية لقراءة الفكر العربي في كلياته، حيث تلجأ إلى المنهج الخارجي، فبدل استخراج شكل النحو العربي، تقيم مقاربتها على أساس أصول المفاهيم الإبستمولوجية التي درس بها هذا النحو كالقياس والسماع والعلة.

هذه المفاهيم تعد قواعد توجيهية سابقة على كل توجه معرفي نوعي، لقد كان الفكر العربي على اختلاف توجهاته يستثمرها في تحليلاته بدرجات مختلفة، وهكذا نسمي المنهج الخارجي في معالجة القضايا النحوية العربية بمستوى القول النحوي (13)Le dire grammaticale، فالخروج عن هذا المستوى يشكل الخطوة الأولى لفهم أسس اللغويات العربية القديمة، وهو مجال للاقتراب من شكل القول النحوي مادام كل إنتاج لقواعد النحو لا يمكن أن يتم إلا في إطار يحدد العلائق بين القواعد.

وثانيا: نعتبر أن مستوى الفعل النحوي le faire grammaticale هو تحويل الموضوع وتنظيم له بواسطة مفاهيم واصفة تحدد مستويات التحليل الممكنة، والعلاقة بين المستويات.

وثالثا: نرى أن الأساس التنظيمي(الشكلي) مقدمة ضرورية للإمساك بعقلانية النحو.

ورابعا: يمكن اختزال الجهاز المفاهيمي للنحو العربي في مفاهيم محورية، بالمعنى الذي يعطيه هولطن للمحوريات: كمفهوم القياس والعامل والمجالات العاملية

فهذه المفاهيم تنتمي إلى مستويات للتحليل جد مختلفة بالنظر إلى هندسة المذاكرات اللغوية القديمة، فمفهوم العامل تنكشف من خلاله لحظة اللغوي وهو يعقلن الظواهر اللغوية ويعقلها، فهو يشكل تقنية لسانية صرف يجب مقارعتها ومقارنتها باللغة الموصوفة والنحو المنظم لها، وهذا المفهوم يعالق مفهوم القياس من جهة وظائفهما، إذ الثاني يحدد العلاقات الموجودة بين العناصر اللغوية، وبدون القياس لا يمكن للجهاز الواصف أن ينظم المواد اللغوية إلى أصول وفروع، حيث تنقدح الإبستمية المنظمة للعلوم العربية وهي منظومة الأصل والفرع التي تعد أساس الفكر العربي الإسلامي(14)، وبدون العاملية يستعصي الإمساك بالمبادئ الإبستمولوجية المستبطنة في تحاليل

النحاة العرب القدامى :ذلك أن النحاة يقررون أن العاملية سبق سابق عن اللغة ينظمها ويفسرها، وأنه قائم فيها حين تتحقق في جمل وعبارات.

إن العاملية عندهم هي قانون وجود اللغة، وكما أن الأنطولوجية مبحث في الوجود من حيث إنه موجود، فإن العاملية مبحث في القول من حيث هو قول، أي أنها تنصرف إلى ذكر المقولات العامة التي سبيلها أن تنطلق إلى أي واقع لغوي، وتكون فيه(15).

كل الطروحات المرسومة معالمها أعلاه تؤدي إلى تصور واحد، وهو أن بناء نظرية نحوية هو محاولة للإجابة عن أسئلة محددة، مما يفسر اختلاف الأنحاء التي أفرزها الفكر اللغوي الإنساني على مر الأزمان، إذ باختلاف الأسئلة الموجهة للنظر تختلف الأنحاء والنظريات، فالأطر النظرية ومكوناتها (الأجهزة المفاهيمية وطرائق الاستدلال) تختار بتوجيه من عقائد أولية عاملة في أذهان أصحابها، فالنحو العربي كان استجابة في نشأته لسؤال حكم تفكير الأقدمين، وهو مسألة التغير، فالناظر في هندسة الأقوال والمذاكرات النحوية يجدها منظمة في شكل هرمي، تقوم على فصل بين الأصل والفرع ودرجات ترتيبهما الممكنة، ومن ثمة أسئلة الترتيب بين علامات الإعراب أيهما أسبق والعاملية: العامل القوي والعامل الضعيف واشتقاق المقولات..

ومن جهة المقدمات التحليلية تتضارب أساليب المنظورات اللغوية؛ لأن الصور القولية تتجلى للمتجسس في هيئات مختلفة: فهي من جهة النظر العاملي: أشكال لغوية عاملة ومعمولة، وأيضا بحث في الإعرابات العاملية الممكنة)16هل النحو العربي نحو موضعي، أم قائم على فكرة المجالات العاملية(سيبويه) ؟ أم قائم على اعتبارات إعرابية سطحية(ابن السراج) ؟). ومن زاوية النظر البلاغي، ربط للأشكال العبارية بمقامات إنجازها ونيات متكلميها، فعندما ينكشف للعالم بمقدمات اللغويات العربية تباين الممارستين المعرفيتين(النحو والبلاغة)، يبطل زعم التشابه، فالنحو والبلاغة يتنازعهما أصل مشترك حيث يدرسان الواقع اللغوي، لكن يفترقان من جهة المساطر المعرفية المستلزمة للتحليل، إذ يقيم النحويون مقدماتهم الاستلزامية على الكلم، بينما يقيمها البلاغي على الكلام، وإذا تبين هذا الأمر أمكن أن نفهم اختلاف المصطلحات الموظفة، ولماذا لم يستمر سيبويه في توظيف مصطلح الإسناد في كتابه، بينما اقترض البلاغيون هذا المصطلح ودفعوا به إلى أقصى ما يمكن أن يؤدي إليه المنظور البلاغي: إن البلاغي ينظر في الإسناد الذي هو مجال عمل المتكلم، والذي عوض عند النحاة بالعلاقة العاملية الوضعية ففي المنظومة النحوية تكون العناصر كلمية، أما علم البلاغة فالعناصر فيه كلامية، وهي كل العناصر

الراجعة إلى الإنشاء والخبر، اللذين يعدان مقولتين أساسيتين قائمتين في المعاني في مكان مركزي مشابه لمقام الاسم والحرف والفعل في النحو ويجب أن ننطلق من التمييز بين مفهومين إجرائيين قائمين في الفكر اللغوي العربي: لغة المتكلم ولغة الواضع(17) وحيث ينظر إلى العبارة من جهة علائقها بأنماط الوجود ومقولاته، أي ربط العبارة بالعالم، كان النحو قائما على مماثلات وجودية من نمط نحو ابن طراوة، مما يبين أن اللغويات العربية كانت إنجازا فعالا لبرامج نحوية متباينة حاولت الإجابة عن مسألة التغير، وأيضا من أجل البرهنة على قضايا كانت تهم العرب وعلى رأسها امتياز رسالة الشعب العربي، لأن اللغة الموصوفة فيه تخرج في حلة من العقلانية والصواب المكلفين(18).

ومن ثمة نعتقد أن التأويل المعقول للغويات العربية القديمة، ينشأ حينما نتجه بالتحليل إلى الشرط التاريخي والمعرفي العام الذي انبثقت منه التآليف القديمة، إذ يمكن الكشف عن دلالة المسمىعلم العربيةانطلاقا من الامتياز المعطى للغة لامتلاكها خصائص عقلانية جعلت منها لغة الإعجاز القرآني، وسيكون دور النحو العربي، كتشكيلة خطابية، تمثيلها وتنظيمها في لغة واصفة، فالغاية إذن، إقامة مفاهيم تصلح لتعليل الظواهر، ومساطر استدلالية عامة صالحة للتحليل كالقياس والاستدلال، فهي من المساطر التي لا ينفرد بها علم في تأسيسه للظواهر وصفا أو تفسيرا، وإنما مفاهيم صالحة للاستدلال في كل الأطر المعرفية الممكنة.

إننا نعتبر أن كل الممارسات التحليلية للغة العربية، كانت تخلفها مقدمة العربية-العلم، فكان النحاة في عملهم المعقلن للمواد اللغوية يضعون افتراضات لتعليل حكمة الواضع:الواضع لما وجد في المعاني ما هو أصل تتفرع منه معان كثيرة بانضمام زيادات إليه عين بإزائه حروفا، وفرع منها ألفاظا كثيرا بإزاء المعاني المتفرعة على ما تقتضيه رعاية المناسبة بين الألفاظ والمعاني، ما تصوره العبارات أعلاه أن نظر اللغوي يحصل في مستوى أعلى من وصف الأبنية المقولية، إذ لما تعين أن كل فاعل لا يعلم عواقب فعله، أنه لماذا يفعله فهو غير حاكموكل بان شيئا للنقض لا غير فهو عابث غير حكيم، صح عندنا أن يكون المستوى الفعلي لمذاكرات النحاة العرب هو تعليل الصور اللغوية للإبانة عن حكمة الواضع، من ذلك بعض الأقاويل في كتاب سيبويه، وهي مما لا يفهم إلا بإقامة تأويل يسلك مسلك النظر في المبادئ التي دفعت باللغوي العربي إلى البحث في اللغة، كقوله:والعرب مما ينون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، وغيره مما يفسر بمقدمة أصل التناظر غير المصرح بها في تحليلات سيبويه:إذا وجد في المدركين المفردين خاصية

تجمعهما كان إجراء أصل التناظر يقتضي صفة واحدة تجعل في ألفاظ وهي متمايزة حسب أصل التباين، فتخرج متوازية متطابقة، إذ هي شيء واحد باعتبار الصفة التي أوجبها لها أصل التناظر(19) إذ لما كانت الأشكال القولية غير منظمة قبل تدخل الواصف، وجب على اللغوي أن ينظر في أمر تنظيمها وهندسة أشكالها في أبنية وأجهزة مفاهيمية تحتوي الظواهر وصفا وتفسيرا. لذا كانت إعرابات النحاة للصور القولية أنساقا نظرية من بين أنساق ممكنة، وحيث ينقل الواقع اللغوي إلى نسق النحاة يغدو دالا وتنمحي عناصر الفوضى فيه. وهكذا أمكن للنحو العربي أن يباشر تعليل حكمة المشرع والواضع، إذ يمكن اختزال عمله في مفهومين مركزيين: المشابهة، والاختلاف.

فلا يمكن فهم طرائق تنظيم النحاة العرب لأبوابهم وفصولهم دون التمعن في إمكانيات استثمار المفهومين أعلاه، على المستوى المقولي والوظيفي، ولما كانت المشابهة تستلزم علاقة تراتبية بين المقولات كان الاسم على رأس المقولات النحوية في كتاب سيبويه، وعلاقة تراتبية بين العوامل الأخرى بين الوظائف الإعرابية، وفيما يتعلق بهذه الأخيرة فما هو مشترك عند جل النحاة العرب القدامى إسناد الأولية إما للفاعلية أو الابتداء، فإذا استندت للابتداء كان النحو قائما على أساس هذه الوظيفة، فيكون تنظيم أبواب وفصول النحو على أساس هذا التحديد التنظيمي، لهذا خالف نحو سيبويه نحو الزمخشري، إذ يؤسس الأول على أولية الابتداء، والثاني على أولية الفاعلية، فستكون الطرائق الإعرابية في النحو الأول مقيمة نظرها على الجملة الاسمية وفي الثاني على الجملة الفعلية. يقول الأستاذ أحمد العلوي في حديثه عن مكونات النحو العربي:هذه المكونات تعتبر في الآن نفسه متمايزة وضرورية إذا كان المكون العاملي لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة المكون المقولي والمكون المعجمي، وهذا الأخير محدد عبر المكون المقولي، هذا يبين أهمية المكون السابق (المقولي)، إذ يظهر في مركز التحليل النحوي، فهو نموذج للتنظيم أكثر ظهورا من المكونات الأخرى(20).

تظهر إذن، أهمية المقاربة الإبستمولوجية للنحو العربي، وخصوصا المقاربة التي تهتم بشكل تنظيم النحو، إذ تفسر لماذا كان المكون المقولي في جل التآليف النحوية العربية ضروريا لتشقيق الأقاويل الإعرابية، إذ لا يمكن للمكون العاملي أن يشتغل إلا بموجب تنظيم للمقولات النحوية الممكنة وتقسيمها من زاوية إمكاناتها في إسناد الإعراب وتلقيه (أي تقسيمها إلى عوامل وقوابل).

ومن جهة ثانية فإن مبدأ الاختلاف يؤسس نظره انطلاقا من مماثلة بين الجسم الطبيعي أو الفيزيائي والجسم اللغوي (21)ما هي الأصول الفيزيائية التي تأسس عليها النحو العربي القديم؟ ما هي أنماط التشابهات بين مفهوم الفساد في أنطولوجية أرسطو ومفهوم العلة؟ هل يشكل النحو الطبيعي الأرسطي جزءا ضيقا في الاستدلالات النحوية القديمة؟).

فالمقولة السابقة أقل ثقلا من اللاحقة، ولذلك كان الاسم قبل الفعل وهذا قبيل الحرف، فالاسم أخف من الفعل، لأن الفعل يحتوي الحدث والزمان، ولذلك لا يقبل الحركات الإعرابية، ولأن الاسم أخف من الفعل أمكنه تلقي الحركات الإعرابية، فكان أشد تمكنا.

والدليل الثاني على خفته هي تعيينه لمدلول واحد، يقول الأستاذ العلوي مشددا على أهمية المقاربة الإبستمولوجية للنحو العربي: فتنظيم المقولات (إطار التصور الطبيعي لدى النحاة القدامى) كان المهمة الأساسية لديهم التي تختزل عملهم النحوي. فهي تشكل أساس الخطاب النحوي ومنطقه الذي يشرع شكله ويحدد دلالاته، كل القواعد النحوية والمجهودات التفسيرية للنحاة كانت ستفقد في الواقع قيمتها في غياب ربط للخطاب النحوي بتصور للعوامل اللسانية كمسلمات ضرورية وقبلية تنوي وراء كل تحليل (نحوي قديم)(22).

قبل معرفة الحد الأول الذي يسبق في الترتيب، يلجأ النحوي إلى تحليل المعطيات ملاحظا علاقات نحوية تصور فيما بعد في مفاهيم تراتبية، إذن النحو في معناه العربي محاولة للبرهنة على فرضية مؤداها أن اللغة تنتج أشكالا لسانية أكثر خفة، وتنفر من الاستثقال(23) ومن ثمة نفهم قول العلوي: النحو العربي القديم طائفة من الإعرابات التي وضعت من أجل البرهنة على قضايا كانت تهم العلم القديم وهي قضية التغير(24)

فالمنظور اللغوي مساهمة في بناء نسق يجعل التغير مجالا للبحث والموضوع الوحيد للنحو، ويبدو أن تحديدهم للنحو في: علم الإعراب أو علم الصرف لا يدل إلا على صحة هذا التأويل، إنه علم التغير والفساد الذي يلحق بالعبارة اللغوية، وبما أن التغيرات التي تلحق العبارة لا يمكن حصرها، كانت أبواب النحو العربي محاولة لحصرها والإمساك بقوانينها، ووضعها في تسميات منظمة من أجل ذلك ومن أجل اعتبارات أخرى كانت اللغويات العربية لغويات فصلية تقوم على منطق الأبواب والفصول.

حين نتجه بالتحليل شطر مستويات التحليل في اللغويات القديمة ينكشف فساد بعض التأويلات، فمستوى التحليل الإبستمولوجي لا تنقدح مبادئه في كتب أصول النحو القديمة،

وإنما في كتابات النحويين أنفسهم، وفي استدلالاتهم، ويضم مجال إبستمولوجية النحو قواعد كلية ومقولات عامة تنظم القواعد النحوية الخاصة وتهتم بوصف العلل الموجبة في اللسان العربي والتي كانت تخلف وضع اللغة العربية عند المشرع. وتشبه العلل أو القواعد الكلية المبرهنات في الرياضيات والمنطق، إذ يمكن حصر علل النحاة في أصول محدودة لا يختلف فيها النحاة القدامى وكل الاستدلالات والمناظرات النحوية لا تخرج عن هذا البناء الأكسيومي، ومن ذلك القياس الذي أورده السيوطي في اقتراحه:لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب، لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم، لأن الرفع في الأصل صفة الأسماء، والجزم من صفة الأفعال، فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم في الأفعال(25).

إن الأصول السابقة تشكل قاعدة الاستدلالات النحوية، وتفسر لماذا كان المشروع النحوي العربي ترتيبا لشبكات إعرابية خاصة في فصول وأبواب لا يمكن أن تكون قد نظمت دون مقدمات معرفية افتراضية للواقع اللغوي، فإذا كانت القواعد النحوية الخاصة قد بنت النحو على أساس أولوية الفاعلية على المفعولية، كانت محاولات التعليل في إطار القواعد الكلية مساهمة لاحتواء هذه التحديدات في أصول عامة ومبادئ إجبارية يقوم عليها كل لسان كمبدإ الخفة وكأصل الإعراب والاشتقاق.فلما كان النحوي يقيم علاقات عاملية لتفسير إعراب الرفع والنصب اللاحقين بالوظيفتين النحويتين الفاعل والمفعول، أمكن للقاعدة الكلية المؤسسة لأصل الإعراب في اللغات المعربة أن تعلل عاملية النحاة، إذ الغاية من الرفع والنصب تحرير المركبات بحيث تنتظم في كل الرتب الممكنة لتحقيق مقصد تخابري معين-من ذلك تأويلهم المقامي لرتبة مف ف فا و فا مف ف- وما يروم المتكلم تبليغه من الأغراض فتتباين العناصر القولية المتراكبة لتباين المقامات، وهذا مؤدى كلام الزجاجي والسكاكي والمبرد والاستراباذي وغيرهم ممن تفطن لوظيفة الإعراب في اللغة العربية: لما اعتبرت العوامل عللا مؤثرة موجودة كتأثير العلل الطبيعية، فأدى إلى إيجاد ترتيب قبلي بين الفعل العامل والفاعل المعمول، إذ كما يقال رتبة العامل قبل المعمول، وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه وإن كان القياس في الفعل، من حيث هو حركة الفاعل في الأصل، أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله. لكن الواضع من اختياره لأصل وسيط لا يكون قاصدا أن يحفظ ترتيب العناصر الترتيب الوجودي لمدلولاتها، وإلا وجب بالضرورة أن يكون الفاعل قبل الفعل ولا أن يحفظ للفعل رتبة معينة باعتباره سببا أو شرطا فيما

يطرأ على معمولاته من المعاني النحوية، وإلا وجب أن يكون للفعل رتبة واحدة في كل اللغات. وإنما يختار الأصل الوسيط لغير هذا مما سبق ذكره(26)

لقد كان النحو العربي القديم منظما لاستدلالاته في إطار مستويات إبستمولوجية مختلفة، لا ندعي إمكانية تفكيكها ومقاربتها، ومما يمكن أن يستلزمه التحليل أعلاه إعادة النظر في المصادر والأصول الحفرية والمعرفية لنشأة النحو القديم، فإذا كان لابد من البحث عن مصادر فكرية ومساطر برهانية تقاطعت معها اللغويات العربية القديمة .27

فالمعارف العلمية لدى النبطيين مثلا، تستنبط بواسطة القياس أو التجربة، وإذا كان القياس مؤلفا من طرفين (مقيس ومقاس عليه) الحد الأول عند النبطيين في تجسسهم على نظام العالم يشكله مبدأ عقلاني. والقياس وسيلة لبلوغ معرفة جديدة أو تطبيق للأصول، ومن ثمة نستطيع أن نماثل القياس النبطي بالنموذج الهرمي-التنظيمي المستعملي في النحو العربي، ويمكن حصر أوجه التشابه أو التقاطع المعرفي بين النحو العربي والفلاحة النبطية في:

1-القدرة على استعمال القياس: يفترض النحوي العربي والنبطي أن القارئ قادر على إجرائه، من ذلك ما يأتي في كتبهم من أمثال العبارة الآتية: وإذ تبين لك الأمر وحصوله على ذلك الوجه لعلة موجبة له، فعده إلى مثله. وقول صاحب الفلاحة النبطية :بينما القياس يبقى وسيلة كافية وفعالة لمن يعرف كيف يجربه، الحدس الجيد والفطنة مطلوبة لإنتاج قياسي جيد، الذي يسمح باستخراج معارف مجهولة من أخرى حاصلة ومتوفرة. ومن ذلك قول مشابه لصاحب لمع الأدلة (ابن الأنباري): فإذا رأينا الحكم حاصلا في صورة معينة، ثم قامت الأدلة على أن ذلك الوصف حاصل في هذه الصورة الثانية، لزم القطع بحصول الحكم في الصورة الثانية، أي إذا سمعت صورة قولية، وثبت أن كانت خصيصة معينة موجبة لها تلك الصورة لا غيرها، لزم أن يبنى ما لم يسمع بناء تلك العبارة.

2-في حالة امتلاك قدرة عالية على استثمار القياس، يمكن تجاوز الواقع التجريبي وعدم الاستناد عليه في استدلالات العقلانية، وهذا شبيه بالاستدلالات الواردة في قياسات ابن جني والسيوطي والمبرد، غذ لما عرضت علل اللسان العربي وكانت عللا موجبة كانت كل الصور القولية التي لم تسمع بعد والأشكال اللغوية الغائبة في متن النحو العربي مستجيبة للشروط والقيود الموضوعة على الأبنية القولية المدروسة، وجاز عندهم تعديتها إليها وإن لم تسمع بعد، من أجل ذلك كان النحو علما بالمقاييس (أو القياسات الأمر سيان) المستنبطة من اللسان.

3-يحتوي القياس النبطي على قواعد كلية وأصول عامة قبلية تفسر تنظيم العالم، ومن هذه الجهة نفهم لمذا كانت الأصول الأكسيومية سابقة عن كل تحليل مباشر للظواهر النحوية عند العرب، إذ لا يمكن تنظيم اللغة إلا إذا استقر النظر على مبادئ كلية موجهة ومقومة للسان وعلى نموذج فيزيائي طبيعي سابق عن كل تحليل للواقع اللغوي، فكل علم يمكن أن ينشأ انطلاقا من اعتبارات أولية حول الوقائع وخصائصها وطبيعتها الجوهرية الممكنة، لم يكن النحو العربي والفلاحة النبطية بمنأى عن هذه المقدمة المعرفية العامة.

4-إذا كانت الثقافة النبطية مقيمة لتمييز مسطري بين العلم العام والعلم الخاص، فبرنامج العلم العام يصور الجواهر العامة، وهو مناسب لدرس كل الأشياء في العالم الطبيعي، حين ذاك تصبح مهمة التجارب الخاصة البرهنة على ورود تلك الجواهر والكليات في كل علم على حدة، نعتقد أن النحو العربي تداخلت مقدماته مع نتائجه وتشابكت الأصول العامة والقواعد الخاصة في صلب الممارسات النحوية، ولم يكن أمر التمييز بينهما ممكنا إلا في فترة تأصيل النحو العربي، إذ انصب جهد مؤصلي النحو العربي على استخراج واستنباط تلك الأصول العاملة في أذهان النحاة الأوائل28

5-القياس النبطي يقيم تجسسه على العالم انطلاقا من فرضية موجهة مؤداها: العالم الطبيعي تنظمه قوانين من جنس قوانين الاستدلالات العقلية، ومن هذه الجهة يتضامن والنحاة العرب في تصورهم للغة، وفي الحالتين معا ينبغي استنباط وإنتاج مبادئ la rationnalité du langage et du monde وقواعد عقلانية العالم واللغة.

يتجلى من خلال ما أسلفناه مدى إجرائية المقاربة الإبستمولوجية للفكر اللغوي العربي، وقد كان مسلكنا إلى ذلك اختبار جهاز مفاهيمي يمتلك قدرة عالية على التوصيف والتفسير، وقد بينا المجالات المعرفية المعاصرة التي تشكلت فيها تلك المصطلحات، وهي:

1-مجال حفريات المعرفة الذي أفرز مصطلح التشكيلة والممارسة الخطابيتين: فعندما نقف على شكل من أشكال الانتظام بين الموضوعات وأنواع التعبير والتصورات والاختيارات الفكرية، سوف نقول من باب الاصطلاح إننا أمام تشكيلة خطابية سوف نطلق اسم قواعد التشكيلة على الشروط التي تخضع لها عناصر ذلك التوزع (الموضوعات، أوجه التعبير وصيغه، المفاهيم، الاختيارات الفكرية)، فقواعد التشكيلة هي شروط وجودها (وكذلك التواجد والاحتفاظ والتحوير والاختفاء) داخل توزع خطابي معطى .29

وفق هذا التحديد نعتبر النحو تشكيلة خطابية تتضمن قواعد اشتغالها الخاصة، التي تتبدى في حصر موضوع النحو في قوانين الوضع، وفي صقل صيغ تعبيرية وجهاز مناظرة مشروط بمساطر حجاجية وبرهانية، فكانت عناية النحاة منصبة على إقامة قوانين كلية تستنبط منها قواعد خاصة، وتوظف في استدلالاتهم وتعليلاتهم للظواهر اللغوية، ثم إن تلك المساطر ليست حكرا على ممارسة خطابية واحدة (النحو كنموذج)، وإنما تجاورها ممارسات معرفية أخرى كالبلاغة وعلم الكلام مما يفضي بنا إلى مفهوم التقاطع المعرفي.

2-إن العلوم العربية متداخلة فيما بينها من جهة قيامها على أصول معرفية موحدة حيث حركتها مقدمات واحدة، ومن هنا يجب البحث والتنقيب عن تلك الأصول بعيدا عن النحو في ممارسات أخرى، ومن ثمة حاولنا أن نبرهن على تقاطع النحو وعلم الكلام وأصول الفقه ولا يفهم هذا الأمر إلا بالكشف عن طبيعة العصور الثقافية القديمة والابستيمات الثاوية وراء الأنظار العقلانية، مما يؤدي إلى مصطلح النظام المعرفي المتحكم في الثقافات القديمة.

3-ونعني بمصطلح الابستيمي أو النظام المعرفي: مجموع العلاقات التي بإمكانها أن توحد في فترة معينة بين الممارسات الخطابية، التي تفسح المجال أمام أشكال إبستمولوجية وعلوم، وأحيانا منظومات مصاغة صوريا مجموع الروابط الجانبية التي يمكن أن تنشأ بين بعض الأشكال الإبستملوجية من حيث إنها تنتسب لممارسات خطابية متقاربة، لكنها متمايزة وهي مجموع العلاقات التي يمكننا الوقوف عليها في فترة ما بين العلوم حينما نحلل مستوى انتظاماتها الخطابية 30.

وهكذا تبين أن العلوم العربية تحركها منظومة الأصل والفرع، فإذا نظرنا إليها من هذه الجهة انقدحت مجموعة الروابط التي جعلت التجانس الاستدلالي حاضرا مخترقا للمعارف في حقل الثقافة العربية، ومن هذه الزاوية نفهم لماذا قامت اللغويات العربية 31على نظام التبويب والتفريع ولم تتخذ نظاما آخر في بناء وتأسيس القضايا اللغوية، وأيضا لماذا كانت نشأة العلوم العربية فترة التدوين نشأة مشتركة.

4-ينبغي التمييز بين الواقع اللغوي والمنظور اللغوي، إذ يمكن أن تنشأ أقوالا مختلفة ومتباينة من جهة الوجهة أو المنظور la perspective الذي اتخذته للتجسس على الوقائع اللغوية وغير اللغوية، باختلاف المنظورات تصبح النظرية عالما ممكنا من بين عوالم تمثيلية أخرى ممكنة، وقد اختلف النحاة قديما وحديثا من جهة الوصول إلى الإعراب الكلي الواقعي والذاتي المحايث للأبنية

القولية التي ينتجها المتكلم، ويتفاوت النحاة في درجة اقترابهم من هذا الإعراب الذي تنتظم فيه الإنتاجات اللغوية البشرية، من أجل كل ذلك لم يكن النحو العربي جسدا واحدا، بل يمكن الحديث عن مشاريع (منظورات-برامج) نحوية، إذ نحو سيبويه تنظيم للمقدمات العاملية من جهة أولية الابتداء، ونحو الزمخشري يتأسس على المقدمات نفسها ولكن من منطلق أولية الفاعلية كما أن نحو تشومسكي طائفة من الإعرابات المنظمة على أساس التحويل وشجرية اللغات الطبيعية، والنحو المعجمي الوظيفي توليدي كذلك، ولكن نحوه لا يعتد بخاصية الشجرية في النمذجة الصورية للغات البشرية، ويستدل على عدم كفاية التحويلات من الناحية التفسيرية، فالنظرية عندنا عالم تمثيلي ممكن تبنى إلى جانبه عوالم تمثيلية أخرى تقوم على حجج مغايرة ومنظور مختلف.

إن الخلاف النظري إذن، قديما وحديثا، قائم على أساس المساطر الحجاجية والبرهانية الممكنة للتجسس على الوقائع، فالتأمل في الزعوم النظرية يفضي إلى أن تاريخ المعارف النظرية غير ذات الأساس التجريبي تاريخ إحباطات وقضايا أولية لا تمت للواقع بصلة، وكل ما هو متصل بالنظر دون أن يكون له أساس تجريبي يعرض عليه جائز فيه النسخ والإبطال، فالناظر في اللغة قديما وحديثا يختار نماذج مخلقة بعقائد أولية، والسبيل إلى التمييز بين الأقوال الصحيحة والباطلة مسألة داخلية تتم بالنظر إلى اتساق جهاز النظر، أي تآلف مقدماته ونتائجه وعدم تضاربها ومحاكاته للواقع المبني وليس المعطى، لأن اللغات الطبيعية تحكمها قوانين كلية متضاربة. أما اللغات النظرية فهي اصطلاحات رمزية تختار زاوية محددة من الواقع اللغوي ينسجم مع مقدماتها الأولى، ولذلك اختلفت الأنحاء في القديم والحديث: ولا يجوز بحال أن يزعم زاعم لأقواله صفة الحق المطلق، ولا يجوز ذلك إلا لمن كان له من الناحية الوجودية صفة المفارقة بحيث كان له أن يطل على هذه الوقائع دون أن يكون هو ذاته جزءا منها.إن القوانين التي تنظم الظواهر اللغوية تكتشف كلها إذا توفرت للإنسان إمكانيات لغوية أعلى من هذه القوانين ذاتها. ولما كان ذلك متعذرا كان هو جزءا من هذه القوانين، وكان لا يستطيع مفارقتها، فكان نظره فيها على غاية كبرى من النسبية .32

فإذا كانت الأنظار العقلانية في اللغة وغير اللغة لا تعادل الواقع كما تعادله العلوم المادية، كانت العلاقة بين الأقاويل القديمة والمعاصرة علاقة تحول وترجمة وإبدال؛ لأن من شأن الأنظار أن يبطل بعضها البعض، وأن تترجم إلى ألفاظ أخرى لتخفي بذلك أصلها المعرفي، وهذا شأن

النحو التوليدي القائم على أصول معرفية أفلوطينية وعقلانية كارتيزية، إذ لا يعدو الأمر عنده ترجمة مصطلحات العقلانيين إلى ألفاظ ذات حلة لسانية، من ذلك مفهوم الفطرية والبنية العميقة والسطحية والتوليد.

الهوامش والإحالات:

1- ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، ص .131

2- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي. وحاصل الأمر عندنا أن المجال الأصل لتطليق مبادئ ومفاهيم الإبستمولوجية هو تاريخ المعرفة العلمية، وحين تنقل إلى مجال العلوم الإنسانية ينبغي الاستدلال على قوتها الإجرائية من ذلك مفهوم القطيعة الإبستمولوجية وإن كان مفيدا في تحليل تاريخ العلوم الحقة، فالأمر في نطاق المعارف الإنسانية يطرح إشكالات متعددة من بينها:

-لا نعتبر تاريخ العلوم الإنسانية يحتوي على قطائع معرفية تامة، فالأمر هنا يتعلق بطبيعة وخصوصية العلوم الإنسانية وبالعوائق الإبستمولوجية التي تشهدها.

للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد وقيدي، الإيديولوجيا والعلوم الإنسانية.

3- J. Derrida, Y a-t-il une langue philosophique?, Entretien avec Derrida, in: Autrement, N° 102, Paris, p.p. 30-32.

4- بهذا الصدد يقول كريماص في تقديمه لكتاب يلمسليف:اللغة:لا شيء أجمل من أن نرى أمامنا علما في طور التكوين.

-5أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص.10وانظر أيضا موريس كروس، حول فشل النحو التوليدي، ص .132-96

-6من أجل تحليل محوري للفكر اللغوي العربي ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، الجزء الأول.

7- R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire-générative,PP 67

-8فالنظرية التوليدية قائمة على أصول متعددة المشارب: أصول فلسفية: فلسفة ديكارت، وليبنز، وسبينوزا، ونحو بول رويال، وبعض الفلسفات الأفلوطينية المعاصرة.(يمكن الاستئناس بمقال بنكيران أحمد الطيب، الخلفية الفلسفية في النظرية التوليدية، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، يناير مارس، 1997، ص ص 45ـ (56، كما يمكن الرجوع إلى مقالنا، الأسلوب الغاليلي في النظرية التوليدية، مجلة فكر ونقد، العدد 26، السنة 30، السنة .2000

-9أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص .156

-10يقول القاضي عبد الجبار:الكلام في القرآن وسائر كلام الله عز وجل، اختلف الناس في ذلك، والذي يذهب إليه شيوخنا أن كلام الله عز وجل من جنس كلام المعقول في الشاهدوالذي نختاره في حد الكلام أنه ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة المغني، الجزء 7، (للمزيد من التحليل يمكن الرجوع إلى كتاب أحمد العلوي، الطبية والتمثال، وبعض كتاباته التي نحيل عليها في هذا المقال).

وهذا النظام كان محط نظر النحاة العرب، حيث قامت تصاويرهم له في أحياز إعرابية مختلفة، وما دام الأشاعرة لم يقولوا بتصوير الباطل، ولأن القول بقدم كلام الله كان لأسباب حجاجية وبرهانية فحسب، لم يقم نحو من جنس الأنحاء التوليدية المعاصرة التي تجيز تصوير الباطن والتجسس على آليات التبيين

المتكلمي. وإذا جاز كل هذا وجب البحث عن مقدمات النحو العربي في علوم عربية تقاطع معها برنامج النحاة. ومن ذلك ما يصوره العلوي بألفاظ أخرى نقتطع منها هذا الكلام:فإذا شئنا أن نتأمل في الفرق بين الأشاعرة والمعتزلة والتوليديين والبنيويين المعاصرين تبين لنا أن المعتزلة والبنيويين لا يرون كلاما إلا في محل، فتكون الدراسات القائمة على العزيمة البنيوية والمعتزلية بحثا في علاقة الكلام بالمحل. وكذلك كان حال النحو العربي وحال الدراسات البنيوية المعاصرة، فإن النحو بحث في تفرع المحلات النحوية بأثر الكلام: إذ الكلام توزيع للمحل. وأما البنيويون فقد أطالوا الحديث عن النص والعلاقات، ولا تذكر العلاقات إلا بذكر المحل(الطبيعة والتمثال).

11- يقول بصدد التصريف:التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلام التي ليست بإعراب. أقول قوله بأصول يعني القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات. مثلا كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلب ألفا. والحق أن هذه الأصول هي التصريف، لا العلم بها الرضي، شرح الشافية، ج1 ، ص.1 نقلا عن: محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص.191

12- يقدم ابن جني والسيوطي شرحا مسهبا لما يمكن أن تكون عليه المبادئ التي اختارها الواضع لصنع اللسان المسمى عربيا. وللمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب محمد الأوراغي: اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

13- يرجع بهذا الخصوص إلى مساهمات أحمد العلوي في قراءاته الإبستمولوجية للنحو العربي، وخصوصا كتابيه: الطبيعة والتمثال، والتأويل القرآني والاحتجاج اللغوي(بالفرنسية).

14- أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص .261

15- نفسه، ص .241

16- يمكن الرجوع إلى مساهمة قيمة لأحمد العلوي، يحاول فيها استنباط الطرائق العاملية الممكنة عند النحاة العرب القدامى، حيث يتبدى أن العاملية، كافتراض يأخذ به النحوي العربي لعقلنة الصور القولية، ليست موحدة، مما يوجب الحديث عن إعرابات عاملية متعددة لدى النحاة، تمر في شبكات إعرابية اختلف النحويون في أمر حصرها وتحديدها. ينظر مقاله: ظهور اللغة وعناوين الظهور.

17- أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص .237

18- أحمد العلوي، ظهور اللغة وعناوين الظهور.

19- محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص .144

-20 A.Alaoui, Hermenologie coranique et argumentation linguistique, P101

21- ينظر بهذا الشأن أحمد العلوي:

A.Alaoui, Hermenologie coranique et argumentation linguistique, P103. ، وكتاب: الطبيعة والتمثال، ص.193-191

22 -A.Alaoui, Hermenologie coranique et argumentation linguistique, P103.

23- وهي مفاهيم صالحة لتعليل القواعد النحوية والصرفية ولتفسير المستعمل والمهمل في المعجم العربي، ينظر كتاب ابن جني، الخصائص، وكتاب محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

24- أحمد العلوي، ظهور اللغة وعناوين الظهور.

25- السيوطي، الاقتراح، ص .74

26- الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص .317

27 - انظر أحمد العلوي في محاولة رائعة للتقريب بين النحو العربي والفلاحة النبطية من جهة قيامهما معا على مساطر معرفية مشتركة كالقياس والعلة، يمكن البحث عنها في الثقافة النبطية -la culture Naba teenne:"هذه المقارنة تستهدف تحديد الاتجاهات التي يمكن أن نتعرف انطلاقا منها على أصول ومصادر الفكر العربي بشكل عام والنحوي بشكل خاص. الطبيعة والتمثال، ص .147-146

28- يقول أحمد العلوي:حين تفسير ظاهرة فلاحية: العلماء النبطيون يلجأون إلى الأسباب المكونة في صيغة قواعد عامة لتنظيم العالم، وتتشكل من أوليات تدعى بالقياسات كل واقعة أسسها القياس لا يمكن أن تدحضها التجربة. فالأساس هو بناء قياس جديد يسمح لنا بتحديد (تفسير) الأشياء عبره.الطبيعة والتمثال، ص .147-146

يمكن مقارنة هذا الطرح بموقف بعض النحاة من الأمثلة-المضادة في مناظراتهم النحوية، إذ كل ما لا يدخل في قياساتهم ويخرج عن أصوله كان يعد شاذا ولا يقاس عليه، أو خارج عن لغة الفصحاء العرب الأقحاح.

29- ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، ص .38-37

30- نفسه، ص .183

31- نعني باللغويات المشتركة معظم علوم اللغة من فقه اللغة وعلم اللغة والنحووالأفكار اللغوية المتناثرة في متون الأصوليين وعلماء الكلام، إذ لما كانت العلوم العربية تحركها مقدمات معرفية واحدة، لم يعد الأمر عندنا إقامة نظر محصور في مجال النحو العربي لفهم مساطره.

32-أحمد العلوي، ظهور اللغة وعناوين الظهور، ص .38

مصادر البحث:

العربية:

- أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، الشركة المغربية للناشرين المتحدين .1987
-أحمد العلوي، ظهور اللغة وعناوين الظهور، مقال منشور بمجلة دراسات أدبية-لسانية، عدد 4، .1986
-أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، البيضاء، الطبعة الأولى .1989
-ألان شالمرز، نظريات العلم، ترجمة فؤاد صفا والحسين سحبان، دار توبقال للنشر 1991
-توماس كوهن، بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال سلسلة عالم المعرفة كانون الأول .1992
-عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، .1985
-عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، دار توبقال للنشر الطبعة الأولى، .1986
-عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، دار توبقال للنشر الطبعة الأولى، .1990
-مجموعة من الباحثين، المنهجية في الآداب والعلوم الإنسانية، دار توبقال للنشر، .1986
-محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، دار الكلام للنشر والتوزيع(د.ت)
- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، .1986
-محمد وقيدي، فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار، دار الطليعة، بيروت، .1980
-محمد وقيدي، العلوم الإنسانية والإيديولوجيا، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى .1983
-محمد وقيدي، ما هي الابستمولوجيا؟ مكتبة المعارف، .1987
-موريس كروس، حول فشل النحو التوليدي، ترجمة موحى الناجي، مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية، العدد 3، صيف- خريف 1988ص ص(132-96)
-ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يافوت، المركز الثقافي العربي، .1986

الأجنبية:

-A.Alaoui, Hermenologie coranique et argumentation linguistique, edition okad.
-A. J. Greimas. et J. Courtès, Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Tome 1, J., Arguments linguistique, voir: Introduction.
-CH. Nique, Initiation Méthodique a la grammaire générative, Ed Armand Colin 1978.
- E.Bach, Introduction aux grammaires transformationnelles, Ed Armand Colin 1971.
- G. Gaston Granger, langage et épistémologie, ed Klincksiek 1979.
-J. Piaget, Logique et connaissance scientifique, Gallimard 1967, In Encyclopédie de la pléiade.
- J.C. Milner, Ordre et raisons de langues, ed Seuil 1982.
-K.Popper, Logique des découverts scientifiques, Paris Payot 1978.
-M. P. Palmarini,
- M.Ronat et Daniel Couquaux, L grammaire Modulaire, Ed de Minuit 1986.

- Moreau, La théorie du langage. Hachette université 1975.
- N. Chomsky, La nouvelle syntaxe, traduction et représentation par Alain Rouvret, ed Seuil1987.
- N. Chomsky, Réflexion sur le langage, Ed Flammarion 1981
- N. Chomsky, Règles et représentation, Ed Propositions 1981.
-P.Miller et Th Torris, Formalismes syntaxiques pour le traitement automatique du langage naturel, Hermes 1990.
-R. Moreau Introduction à la théorie des langages.
-Revzin, Les modèles linguistiques, Paris, Dunod, 1986.
-S.Toulmin, L'explication scientifique, Ed Armand Colin, Traduction J.Jacques le cercle 1973.
-R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générativeì, Langages, n 24, décembre 1971;PP 67-92.